

Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

رسائل الدم: إدلب على حافة الانفجار



البحوث والدراسات

29 أكتوبر 2020

رسائل الدم: إدلب على حافة الانفجار



الجميع يخسر في إدلب

جاء القصف الروسي لفيلق الشام (26 أكتوبر 2020) بالتزامن مع عدة أحداث يبدو أنها توشك على تأجيج الصراع الدولي في إدلب خلال الفترة المقبلة، حيث أثار قرار أنقرة سحب قواتها (20 أكتوبر) من أكبر نقاط المراقبة التابعة لها بمنطقة "مورك" نقاط استفهام كبرى، لاسيما وأنها كانت ترفض هذه الخطوة من قبل، ثم عدلت عن موقفها وبادرت بعد إخلاء نقطة "مورك" إلى تفكيك معداتها تمهيداً لإخلاء قواع أخرى في؛ "شير مغار" بريف حماة الغربي، و"الصرمان"، و"تل الطوقان"، و"الترنبة"، و"مردوخ"، و"معرحطاط"، بالإضافة إلى نقطة "سراقب" بريفي إدلب الشرقي والجنوبي الشرقي.

- وكانت القوات التركية قد تعرضت لعدة حوادث في الفترة الماضية، أبرزها؛ تفجير دراجة نارية مفخخة بالقرب من نقطة مراقبة تركية في "مرج الزهور" بريف جسر الشغور في نهاية شهر أغسطس الماضي، وقُتل جندي تركي في بلدة "معتزم" بالقرب من مدينة "أريحا" بريف إدلب الجنوبي، وجرح آخر في هجوم استهدف النقطة العسكرية التركية في مطلع شهر سبتمبر الماضي.

- كما عانى تنظيم القاعدة من خسائر "نوعية" في شهر أكتوبر الجاري، حيث استهدفت غارة أمريكية قياديين في تنظيم القاعدة داخل مزرعة بقرية "جكاره" في منطقة "سلقين" قرب الحدود التركية بإدلب (22 أكتوبر)، ما أدى إلى مقتل 22 شخصاً بينهم خمسة من جنسيات غير سورية، وهي العملية الثانية عقب غارة أمريكية سابقة استهدفت "جهاديين" في إدلب منتصف شهر سبتمبر الماضي، ما أدى إلى مقتل قيادي تونسي في تنظيم "حراس الدين". وتزامنت الغارة الأخيرة مع حوادث اغتيالات طالت قياديين بارزين بتنظيم "القاعدة" من المعارضين للتدخل العسكري التركي في إدلب، وعلى رأسهم أبو عبد الرحمن الحموي الذي وجد مقتولاً في خان شيخون (23 أكتوبر)، والقائد العسكري بهيئة "تحرير الشام" مصطفى زهري الذي استهدفت سيارته في مدينة الدانا بريف إدلب الشمالي (23 أكتوبر)، وعروة التلي الذي قتل على يد مجهولين (25 أكتوبر) في مدينة "حزانو" بريف إدلب الشمالي، وأبو طلحة الأردني الذي استهدف بعبوة ناسفة في بلدة "معدبسة" شرقي إدلب (23 أكتوبر)، واغتيال أبو عبد الرحمن المهاجر بعدة طلقات نارية من قبل مجهولين في مدينة "خان شيخون" بريف إدلب الجنوبي في اليوم نفسه.

- وسجّل شهر أكتوبر الجاري الحصيلة الأكبر من قتلى قوات النظام والميليشيات الإيرانية منذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 6 مارس الماضي، حيث فقدت قوات النظام أكثر من 30 عنصراً قُتلوا بعمليات في إدلب، كما فقدت الميليشيات الإيرانية بدورها أكثر من 10 عناصر يتبعون لتشكيلات "سرايا العرين" و"لواء حمزة سيد الشهداء" التابع لحزب الله اللبناني، وعناصر من "لواء الباقر" نتيجة استهداف الفصائل لمواقعها المتقدمة في جبهات شرقي إدلب وغربي حلب، مستعينة بالمعلومات التي تقدمها الطائرات المسيّرة التركية.

- وتراوحت تقديرات قتلى العملية الروسية الأخيرة ضد معسكر التدريب التابع لفيلق الشام في "جبل الدويلة" بين 38 و78 عنصراً، في أعنف تصعيد روسي في إدلب شمال غربي سوريا ضد فصائل الثورة، مؤكدة ما كان يدور من تكهنات حول اتساع هوة الخلاف بين روسيا وتركيا، واعتبار الأرض السورية ساحة لتبادل الرسائل الدموية بين اللاعبين الدوليين. ودفعت تلك العملية بقوات "الجبهة الوطنية للتحرير" لشن عملية عسكرية واسعة ضد مواقع قوات النظام، مستهدفة مواقعه في مدن وبلدات جبل الزاوية جنوبي إدلب، ما أسفر عن سقوط عدد غير معروف من القتلى والجرحى، وتدمير مقر قيادة العمليات التابعة للقوات الروسية في بلدة "معصران" شرقي إدلب.

- ودفع ذلك التصعيد بقوات النظام لتعزيز ثكناتها المتمركزة في الأطراف الغربية للطريق الدولي (5M) بريفي حلب وإدلب، وثكناتها ومواقعها المتقدمة في جبل الزاوية جنوبي الطريق (4M)، وإدخال الميليشيات الإيرانية عدداً من الأرتال العسكرية قادمة من دير الزور، ما عزز المخاوف من نية طهران إشعال الموقف المحتقن في إدلب بهدف إفشال مساعي التهدئة الجارية بين موسكو وأنقرة.

نذر المواجهة تلوح في الأفق

نشرت صحيفة "نيزافيسيمايا غازيتا" الروسية مقالة بعنوان: "روسيا عازمة على صد هجمات تركيا على سوريا"، تحدث فيها الكاتب الروسي فلاديمير موخين عن ملامح عمليات قتالية جديدة يُنتظر أن يشارك فيها الطيران الحربي الروسي، مؤكداً أن: "تركيا تنسق، لفظياً فقط، أعمالها العسكرية مع روسيا، أما في الواقع فتتنظم عمليات عسكرية ليس فقط ضد النظام السوري، إنما وضد العسكريين الروس، ويبدو أن هذا النشاط القتالي من أنقرة سوف يزداد".

ونقل موخين عن "مجتمع الخبراء" في موسكو قناعتهم أن جيش النظام سيشن -عاجلاً أم آجلاً- هجوماً واسع النطاق على إدلب، من أجل تطهير المنطقة من المسلحين، وسيحاول على دعم الطيران الروسي.

وذهبت دراسة نشرها "معهد دراسات الحرب" (20 سبتمبر 2020) أبعد من ذلك، معتبرة أن الانسحاب التركي جاء نتيجة اتفاق مع موسكو على التنازل عن السيطرة على مناطق في جنوب إدلب، وذلك في الاجتماع الأخير الذي عقد بين وفدين عسكريين روسي وتركي بأنقرة (16 سبتمبر)، الأمر الذي سيجعل هجوم الأسد على إدلب وشيكاً.

وأكدت الدراسة أن القيادة العسكرية التركية قد وافقت بالفعل على سحب المئات من عناصر القوات الخاصة والمشاة ومقاتلي المعارضة من بلدات جنوب إدلب في منطقة جبل الزاوية، مدعية أن الانسحاب هو جزء من عملية إعادة انتشار تتعلق بالنزاعات البحرية الجارية بين تركيا واليونان، لكن ربما تكون تركيا قد استخدمت نزاعها مع اليونان كغطاء لأفعال تتسق مع صفقة وشيكة مع روسيا في إدلب.

ووفقاً للدراسة فإن انسحاب القوات التركية من المناطق التي تنازلت عنها جنوب الطريق السريع (4M) سينتهي مرحلة السلام الهش التي دشنها اتفاق شهر مارس الماضي بين بوتين وأردوغان.

وكانت استخبارات الأسد قد نظمت احتجاجات بالقرب من نقاط المراقبة التركية في "مورك" شمال محافظة حماة، وفي "الصرمان" في جنوب شرق محافظة إدلب بالتزامن مع الاجتماع التركي-الروسي في أنقرة (16 سبتمبر)، وحثت المتظاهرين على الظهور باللباس المدني، وذلك بهدف ممارسة ضغط إضافي على تركيا، يتضمن تهديداً ضمنياً في ذات الوقت الذي كانت فيه روسيا تسعى لصفقة تسيطر بموجبها على المزيد من الأراضي.

ورجحت الدراسة إمكانية قيام النظام بشن هجوم واسع النطاق ضد إدلب، مدعوماً من روسيا؛ "لدى حصوله على ضوء أخضر من تركيا للقيام بذلك مقابل تنازلات في أماكن أخرى".

وجاء الانسحاب التركي عقب نشر تلك الدراسة للتأكيد على أن ذلك الانسحاب قد نتج بالفعل عن اتفاق تفاوضي، ما يزيد بدوره من احتمالات استئناف النظام حملته العسكرية للسيطرة على إدلب ابتداءً من منطقتي "سهل الخاب"، و"جبل الزاوية" جنوب (4M)، حيث يركز النظام غاراته الجوية وقصفه الخطوط الأمامية على هاتين المنطقتين، فيما تشير الضربات الجوية الروسية المكثفة إلى أن هجمة برية من

قبل النظام باتت وشيكة، خاصة وأن الحشود العسكرية للنظام تتم بإشراف قادة مهمين من وحدات النخبة العسكرية مثل "فرقة المهام الخاصة 25" (قوات النمر) والفرقة الرابعة على طول الخطوط الأمامية.

ورأت دراسة نشرها موقع "المونيتور" (22 أكتوبر) أن الانسحاب التركي يبدو في باطنه نذير حرب أكثر من كونه إشارة للمصالحة والانسحاب، حيث تم إخلاء نقطة "مورك" التي تُعتبر واحدة من النقاط التركية المحاصرة من قبل قوات النظام، وتوقعت إخلاء المزيد من نقاط المراقبة في الأيام القادمة.

ووفقاً للدراسة فإن تركيا تتعرض لضغوط روسية لمغادرة نقاط المراقبة المحاصرة، وسحب أسلحتها الثقيلة، وإبعاد الفصائل عن طريق اللاذقية-حلب (4M) كما يدفع النظام ببعض مؤيديه للتظاهر حول سبعة نقاط مراقبة تركية من بين النقاط التركية الاثنتي عشر، مطالبين القوات التركية بالمغادرة.

رسائل دولية بالدم السوري

جاء إخلاء القوات التركية نقطة "مورك" مباشرة بعد أن وطأ الأتراك الحديقة الخلفية لروسيا في القوقاز، حيث بادرت أنقرة إلى دعم أذربيجان في مواجهتها مع أرمينيا، وقامت بنقل عناصر من فصائل المعارضة السورية للقتال إلى جانب الأذريين، علماً بأن القوات التركية لم تعلن انسحابها رسمياً من "مورك"، ولا يزال عدد النقاط التي ترغب أنقرة في إخلائها غير معروف، إلا أن مصادر مطلعة تؤكد نية تركيا الانسحاب من عدة مواقع أخرى، وذلك ضمن عملية إعادة تموضع واسعة النطاق.

وكان الجيش التركي قد أنشأ خلال الأشهر الماضية أكثر من 140 نقطة مزودة بالعربات المدرعة والدبابات ومدافع "هويزر"، ونصب دفاعات جوية، وأدخل إلى إدلب أكثر من عشرة آلاف عربة عسكرية، ولم يسحب من نقطته في "مورك" سوى رتل واحد مكون من 170 عربة، تم أعاد نشرها في جبل الزاوية، حيث أنشأت القوات التركية قاعدة جديدة في قرية "كوكين".

ورأى مصدر عسكري غربي مطلع أن التحركات العسكرية التركية تشي باستعداد أنقرة لخوض حرب جديدة، إذ إن سحب قواتها من "مورك" لا يأتي ضمن عملية تراجع، بل ضمن خطة دفاعية تهدف إلى تجنب عناصرها مخاطر الوقوع تحت حصار القوات المعادية في المناطق الخاضعة للنظام، وذلك بالتزامن مع قيام القوات التركية بتعزيز قواتها وتحصين مراكزها المتبقية بصورة أفضل، ولا توجد أية مؤشرات على عدول أردوغان عن التزامه بإنشاء حزام أميني يصل بين إدلب وعفرين وجرابلس بعمق 40 كم على طول الحدود السورية-التركية، رغم العراقيل الروسية والأمريكية، وقد مدد البرلمان التركي للحكومة (7 أكتوبر) التفويض بشن عمليات خارج الحدود التركية لمدة عام آخر.

وتتحدث مصادر روسية مطلعة عن تدهور العلاقات بين موسكو وأنقرة في الأيام الماضية، حيث أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقابلة إذاعية الأسبوع الماضي أن: "تركيا ليست حليفاً إستراتيجياً لروسيا"، مؤكداً: "لم نعتبر تركيا حليفنا الإستراتيجي قط، بل هي شريك وثيق في العديد من المجالات".

وبالإضافة إلى التصعيد غير المسبوق في إدلب؛ يتنامى الشعور بالقلق لدى أنقرة إزاء التحركات الروسية لإقامة علاقات تعاون مع "وحدات حماية الشعب الكردية" (YPG) وغيرها من الجماعات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، ووقوف موسكو وأنقرة على طرفي النقيض في الحرب الدائرة بليبيا، حيث تعمل روسيا على الحد من الدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، وترسل الأسلحة والمعدات والمرترقة لقوات خليفة حفتر بهدف تمكينه من السيطرة على معظم البلاد واحتياطياتها النفطية.

وقد أضافت الحرب بين أذربيجان وأرمينيا وقوداً جديداً للتوتر القائم بين الطرفين، حيث بادرت موسكو إلى التعبير عن استيائها من الدعم الذي تقدمه أنقرة لبأكو، وسعيها لمساعدة أذربيجان في انتزاع "ناغورنو كاراباخ" من أرمينيا، ما دفع لافروف للقول: "نختلف مع الموقف الذي عبرت عنه تركيا.. ليس هناك سر في هذا الأمر، ولا يمكننا مشاركة التصريح بأن هناك حلاً عسكرياً للصراع".

ورفضت موسكو دعوات تركيا للمشاركة في المحادثات الهادفة إلى حل النزاع، وقامت مقابل ذلك بإجراء مناورة بحرية غير مسبوقة مع مصر في البحر الأسود، الأمر الذي قوبل باستنكار تركيا، ودفع بأردوغان لاستقبال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في أنقرة (16 أكتوبر) والتأكيد على أن: "تركيا لن تعترف أبداً بضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم".

ورأت مصادر تركية أن قصف مواقع "فيلق الشام" (26 أكتوبر) يأتي كرد روسي على مشاركة عناصر الفيلق بصورة خاصة في العمليات التركية في ليبيا والقوقاز، وأنه من المحتم تفسير الهجوم الروسي على أنه يحمل رسائل موجهة إلى تركيا تفيد باستعداد موسكو لإنهاء اتفاق وقف إطلاق النار بإدلب وشن حملة عسكرية ضد "الجماعات الجهادية" تحت ذريعة "محاربة الإرهاب"، وذلك لكبح طموحات أردوغان التوسعية في ليبيا وأذربيجان.

وبالنظر إلى توقيت العملية الروسية، فإنه من غير الممكن إغفال أن الضربة القاسية لفيلق الشام جاءت بالتزامن مع الخلافات الواضحة بين أنقرة وموسكو بشأن "قره باغ"، وتمثل رسالة تفيد باستعداد موسكو للحد من موقف تركيا القوي في القوقاز، حيث أكد نائب الرئيس التركي فؤاد أقطاي (22 أكتوبر) أن بلاده: "لن تتردد في إرسال قوات نظامية إلى منطقة الصراع إذا لزم الأمر"، وعززت هذه التصريحات الانطباع بتعمق التناقضات بين موسكو وأنقرة.

ولاشك في أن توجه النخب العسكرية والسياسية بأنقرة للمساهمة في نزاع القوقاز لا يمكن إلا أن يثير غضب الكرملين، الذي أراد من تلك الضربة القاسية أن يؤكد للأتراك أن "قره باغ"، ليست سوريا أو ليبيا، وأن موسكو لن تتسامح مع السياسة التي تنتهجها أنقرة في تلك البقعة الحساسة بالنسبة لروسيا.

ويخشى بوتين من أن يدفع نجاح أردوغان في الأزمة الأذرية-الأرمنية لتوسيع نطاق طموحاته في المنطقة من خلال إبرام شراكة وثيقة مع كييف، وتعزيز العلاقة مع الجالية التتيرية بأوكرانيا، والمشاركة في "منصة القرم" للإمساك بأزمة نقطة توتر جديدة على تخوم روسيا، واستخدامها للضغط على موسكو بهدف دفعها لتقديم تنازلات مصيرية شرقي المتوسط، الأمر الذي قد يدفع بروسيا لإلغاء سائر تفاهات "أستانة" وإشغال أنقرة بحملة عسكرية واسعة النطاق على تخومها في إدلب.

Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي
والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية
والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في
المنطقة العربية.

29 أكتوبر 2020

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات
السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في
الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات
نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية،
بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com